



بيان

عقد مجلس القيادة في حركة القومية اللبنانية إجتماعه الدوري الأسبوعي مساء يوم الأربعاء، الواقع في 07 تشرين الأول، 2009 في مقره المركزي في بيروت.

توقف المجلس عند المستجدات المتعلقة بتشكيل الحكومة، فعاب على القيادات السياسية اللبنانية ضبط مسار تكوين السلطة التنفيذية على ساعة الرؤساء والملوك الأجانب، وإجتماعاتهم وقممهم، مشدداً المجلس على أن هذا الأمر يقطع الشك باليقين، ويبرهن أن النظام السياسي اللبناني والطبقة التقليدية المتحكمة به قد أعلنوا على الملأ إفلاسهما، سيما أن الشلل السياسي الذي يضرب تشكيل الحكومة، قد سبقه شلل مماثل ضرب عملية انتخاب رئيس الجمهورية لشهور، وإغلاق مجلس النواب.

إن هذا الواقع يستدعي إعادة النظر بالدستور والأعراف السياسية السائدة، بشكل يعيد الهيبة إلى الدولة اللبنانية ومؤسساتها كما أرادها واضعو دستور عام 1926، الذي يعتبر من أفضل الدساتير في العالم قبل أن تفتته التعديلات والتسويات الظرفية، بقدر ما يستدعي ضرورة فصل لبنان عن النزاعات الإقليمية والدولية، وإنتاج القرار السياسي اللبناني محلياً.

كما توقف المجلس عند الجريمة التي وقعت في عين الرمانة، وأدت إلى استشهاد المواطن جورج أبو ماضي على أيدي الرعا، مطالباً الجيش اللبناني والقوى الأمنية المولجة حماية أمن الوطن والمواطنين، أن يخرقوا أي حرم سياسي قد يحمي المرتكبين، فيحولون بذلك دون "خصخصة" الأمن والعودة إلى نغمت "الأمن الذاتي". وأشار المجلس في هذا الإطار أن الأمن لا يكون بالتراضي، بل بالفرض، داعياً الحكومة العتيدة إلى تضمين بيانها الوزاري بنداً صريحاً يؤكد على حصريّة السلاح، لبنانياً كان أم غير لبناني، في يد المؤسسات الشرعية اللبنانية، وإلى المباشرة فوراً بمصادرة السلاح غير الشرعي وبسط سلطة الدولة على كامل أرض الوطن، وتحرير الجزر الأمنية من الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، وإحالة المخالفين والمرتكبين إلى القضاء.

يتقدم مجلس القيادة في حركة القومية اللبنانية من عائلة الشهيد جورج أبو ماضي بأحرّ التعازي، آملاً أن يكون إستشهاد "يقظة شجاعة" لدى المسؤولين، كي يتخذوا كل الإجراءات اللازمة للحؤول دون تكرار هذه الجريمة، ويتمنى لجميع الجرحى الشفاء العاجل، آملاً أن تأخذ العدالة مجراها، وأن لا تمضي الجريمة دون محاسبة المجرمين.

لبيك لبنان

حركة القومية اللبنانية

مجلس القيادة المركزي